صباح الخير
البناء
قومية إجتماعية

WWW.SABAHELKHEYR.COM

العدد 105 ـ 15 تشرين الأول 2024

في هذا العدد

أوهام الانبعاث
سعاده مصطفى أرشيد
الحزب يبارك عملية استهداف معسكر لواء غولاني
قرار عمدة الإعلام بشأن التعاطي مع شبكة BBC البريطانية
«معراب اثنين» جعجع الى أين؟
احمد أصفهاني
ملاحظات على هامش الحرب
حبيب الشرتوني
كلام في الاختراق الخارجي وأسبابه
د. عبد الله الطوالبة
سياديون ... وفق مصالح العدو
علي زيتوني
لن تسقط المقاومة في كمين الاقتتال الداخلي
محمد عواد
الأسباب الموجبة لتعديل الدستور ووجهة هذا التعديل
شحادي الغاوي
سيادة الدولة القومية وتداعياتها
د. جهاد نصري عقل
المطامع الاقتصادية في بلادنا
غسان عبد الخالق
من سهرة شاؤول موفاز إلى خالد علوان في مقهى الويمبي حتى مطعم لواء غولاني
طارق الأحمد
إبراهيم مهنّا يحاور الدكتور بشار خليفة
في أصل تسمية سوريا

المدير المسؤول: ماهر الدنا ـ رئيس التحرير: كوكب معلوف
الاخراج الفني: عائده سلامه ـ مسؤول الموقع: جنى الصايغ
للتواصل: news@sabahelkey.com

أوهام الانبعاث

سعاده مصطفى أرشيد ـ جنين ـ فلسطين المحتلة

الرابط للمقال على موقع المجلة

في خطاب لبنيامين نتنياهو القاه مؤخرًا، استبدل فيه اسم حرب تشرين الثانية (طوفان الاقصى)، والذي اعتمده في مطلع الحرب باسم عملية السيوف الحديدية، باسم جديد هو (تيكوما)، وهي تعني الانبعاث. واعادة تسميته هذه ليست عملا عشوائيا غير مدروس أو تشاطرًا لسانيًا، وإنما للدلالة على انبعاث جديد ورؤية جديدة للعقل السياسي (الإسرائيلي)، وهذا الانبعاث وان كان له جذر خرافي توراتي، إلا انه يمثل حاجة للغرب الذي يخاطبه نتنياهو في كل مناسبة قائلا : انني اخوض هذه الحرب ليس دفاعا عن (إسرائيل) فقط وإنما بالنيابة عنكم وعن مصالحكم وثقافتكم.

هذه (التيكوما)، أو الانبعاث، تريد شرق اوسط جديد يتكون من قاطرة رئيسة هي دولة الاحتلال والتي تجر وراءها مقطورات تمثل فتاتنا المتناثر في الأمة والعالم العربي والإقليم، خالية من المقاومة الفعلية والنظرية ومن مشاريع النهوض والوحدة وتحرير الأرض والإنسان، تسودها الثقافة الشوهاء والفن الهابط، وقيم الفردية الأنانية والخلاص الشخصي ولو على حساب خلاص الجماعة القومية (الأمة)، ولذلك مقدمات عدنا لنراها في غزة ولبنان.

حجم ما أصاب دولة الاحتلال صبيحة السابع من تشرين اول من العام الماضي كان مهولا، وما تبعه من تحدٍ مارسته المقاومة، ومن صمود أثبته شعب غزة، برغم الكارثة الإنسانية والقدر غير المسبوق من القتل والحرق والتدمير. هذا ما دعا (اسرائيل) للقول إن هذه الحرب هي حرب الاستقلال الثانية، وإنها حرب وجود. ولكن ما لحق في الحرب من نهوض اقليمي على شكل جبهات مساندة واشغال من اليمن والبحر الاحمر الى الخليج والمقاومة العراقية ثم لبنان كان أشد هولًا، مما اضطر (الاسرائيلي) لإعادة النظر في حجم الحرب ومداها، وبأن يرى أن حلوله الابراهيمية غير قادرة على ملء الفراغات، وأن إعادة تشكيل الإقليم من جديد هو الامر اللازم والضروري لبقاء كيانهم. فلا يكفي الانتصار على غزة ومقاومتها للشعور بزوال الخطر الوجودي، ولذلك لابد من الانتهاء من سايكس- بيكو القديم لصالح تقسيم جديد، تقسيم ما هو مقسم وشرذمة ما هو مشرذم. وإذا كان هذا هو الهدف، فلابد لتحقيقه من حروب جديدة اقليمية تخوضها دولة الاحتلال وحلفاؤها من غرب وعرب، ثم حروب أهلية تشعل نارها دولة الاحتلال حيثما تتواجد المقاومة، ويمولها عرب الإبراهيمية.

غزة التي أراد الاحتلال جعلها جبهة ثانوية، فمع ذلك، نراها تتعرض لهجمة بالغة القسوة والشراسة، ولكنها لا تستهدف المقاومة فحسب، اذ لا تجد ما تدمره بعد ان لم يتبق في غزة، وخاصة شمالها، ما يمكن تدميره، لذلك نراها تتركز في استهدافها على المدنيين الذين تطاردهم الطائرات المسيرة وغير المسيرة والدبابات والقناصة، ولكن اذا كان

الاحتلال قد ارادها جبهة ثانوية فيما يشن الحرب على لبنان، فان النظام العربي الرسمي كان موقفه دون ذلك، فهو لا يرى ان هناك حربا في غزة لذلك يلتزم الصمت المطبق إزاء ما يجري هناك، موكلا للفضائيات، العربية اللسان العبرية المضمون والهوى، الهمس والإشارة غير البريئة والتي تذهب باتجاه\لبعض منها للقول بانها عدوان فلسطيني على (إسرائيل) المسالمة والآمنة ومدنييها الأبرياء، ولذلك يجب وقفها رفقًا بغزة واهلها الذين يعانون، متناسية تلك الفضائيات دورها وأدوار مموليها ودولها في حصار غزة ودعم من يدمرها، وكان توسط تلك الدول يقتصر على إعطاء الوقت لدولة الاحتلال لتقوم بعملها نيابة عنها. وهذا الصمت لا يقتصر على النظام العربي الرسمي فقط، وإنما على النظام الفلسطيني الرسمي أيضًا.

غزة تعاني اليوم ما تعانيه، وأصبح جليًا، من السلوك (الإسرائيلي) والصمت العربي المريب، أن ما يجري هو عملية تطهير عرقي تصمت عنه الدول التي تتأثر مباشرة بنتاجه، فيما تثور عليه نيكاراغوا وغيرها في اقصى الأرض. هذا التطهير العرقي يجب ان ينتهي برحيل الفلسطيني، كي يعيش المستوطنون الغرباء على أرضه بأمان ودعة. وهذه هي خطة الجنرالات التي ابتدعها الجنرال المتقاعد (ايغورا ايلاند)، وظهرت للمرة الأولى قبيل الربيع العربي، وذلك باقتطاع جزء من سيناء لتكون امتدادًا للدولة الفلسطينية المسخ والمنزوعة من كل مقومات الدولة لتقوم عليها، ولكن الخطة تدحرجت وتطورت وتورمت خلال الحرب، لتصبح طرد الفلسطينيين من كامل غزة لا بل ومن الضفة الغربية ومن كل فلسطين الانتدابية أيضًا.

لا زالت المقاومة في غزة قوية. وتشير المصادر (الإسرائيلية) الى انها اعادت تنظيم صفوفها وتدريب شبان جدد للقتال، وإنها تعتمد على تكتيكات مرنة ومتغيرة، ولا زالت تقصف «تل ابيب» وجوارها بصواريخها. ومن الواضح انها لم ترفع الراية البيضاء. ولكن ما يؤلم حقا هو الجانب الإنساني في غزة وما تعانيه الحاضنة الشعبية للمقاومة التي تحمّلت ما لا يتحمله بشر.

يتركز الوضع اليوم على لبنان، و(الاسرائيلي) لم يعد يتحدث عن الوصول الى نهر «الليطاني» فقط وإنما إلى «الاولي»، وقريبا سيتحدث عن الوصول الى بيروت والضاحية الجنوبية التي يراها «عش الدبابير»، وهو يعتمد في لبنان على طابور خامس وقوة مخترقة لا زالت مقتنعة بقوة العدو، وتريد ان تكون حاضنةً له وسكينًا في خاصرتنا وبتمويلٍ مغموسٍ بالنفط والكاز. لم يتعلم هؤلاء من تجربة 1982، ومن استحالة فرض رئيس عميل على لبنان، وهو إن فُرِضَ فهناك من يقوم بترحيله الى عالم آخر.

إن في غزة أو في لبنان، هي معركة واحدة، والحسم لصالحنا في اي منهما، وستنعكس نتيجة الواحدة على الأخرى. وليس أمامنا الا الاستمرار في هذه الحرب والصدق والصبر والصمود، مستذكرين ما نسب الى طارق بن زياد في خطابه لعساكره عند عبوره المضيق: «العدو من أمامكم والبحر من ورائكم».

الحزب يبارك عملية استهداف معسكر لواء غولاني

الرابط للمقال على موقع المجلة

صدر عن الحزب السوري القومي الاجتماعي:

يبارك الحزب عملية الاستهداف النوعي التي قامت بها المقاومة لمجموعة عسكرية من لواء غولاني، والتي تأتي في الشكل والمضمون والتوقيت في إطار الرّد على عمليات الاستهداف التي أزهقت أرواح المدنيين من أبناء شعبنا في الجنوب اللبناني والبقاع والعاصمة بيروت وضاحيتها الجنوبية.

هذا ويعتبر الحزب أنّ هذه العمليّة تندرج تحت اطار ردع العدو عن الاعتداء على لبنان، لا سيما وأن كل اعتداء سابق لا يمكن أن يمر دون العقاب المناسب.

يؤكّد الحزب، أن المقاومة مستمرة بالقيام بواجبها بالدفاع عن الأرض والشعب، وأنّ المشروع الصهيوني الهادف إلى القضاء عليها لن يرى النور أبدًا.

قرار عمدة الإعلام بشأن التعاطي مع شبكة BBC البريطانية

الرابط للمقال على موقع المجلة

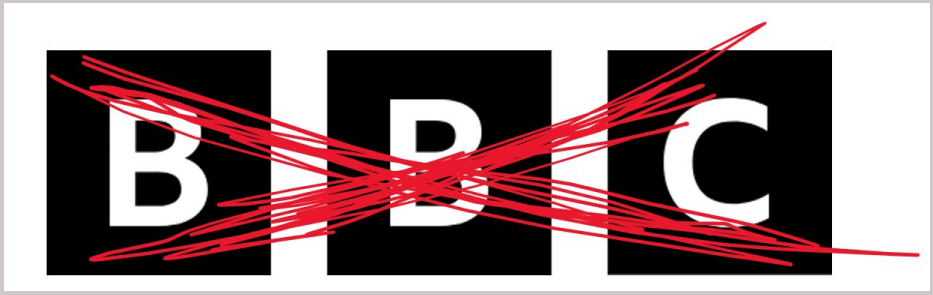

صدر عن عمدة الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي:

بعدما كنّا قد اعتمدنا منذ بداية العدوان على لبنان أسلوب التعاطي الإيجابي مع مختلف وسائل الإعلام، وشرّعنا أبواب مكاتبنا ومراكز الإيواء التي يقوم الحزب بإدارتها أمام عدسات كاميرات القنوات اللبنانية والأجنبية، وذلك لتظهير الموقف العام من العدوان ونقل مشهد صمود أهلنا الكرام، وكانت من ضمن وسائل الإعلام هذه مكتب شبكة BBC في بيروت، نعلن وبناءً على دخول فريق عمل BBC برفقة قوّات الاحتلال إلى احدى القرى الجنوبية، إضافةً إلى سياسة الـBBC غير الموضوعية في تعاطيها مع جرائم العدو في غزة والضفة ولبنان، منع فريق عمل القناة في لبنان من العمل والتصوير في أي من مراكز الإيواء التي طلبوا زيارتها.

كما يُطلب من الصحافيين، القوميين وغير القوميين، عدم الظهور على شاشتها على اعتبارها شاشة معادية لبلادنا وشعبنا وحقّنا في الحياة.

هذا وتطالب عمدة الإعلام في الحزب وزارة الإعلام في الدولة اللبنانية ومختلف الأجهزة المختصة منع عمل القناة في الكيان اللبناني، بعدما تجاوزت بفعلها كل القوانين اللبنانية مخترقةً السيادة برفقة جيش يعتدي على اللبنانيين كل يوم.

الرابط للمقال على موقع المجلة

إن تنازع موارد الحياة والتفوق بين الأمم هو عبارة عن عراك وتطاحن بين مصالح القوميات. ومصلحة الحياة لا يحميها في العراك سوى القوة، القوة بمظهرها المادي والنفسي (العقلي). والقوة النفسية. مهما بلغت من الكمال، هي أبداً محتاجة إلى القوة المادية، بل إن القوة المادية دليل قوة نفسية راقية. لذلك فإن الجيش وفضائل الجندية هي دعائم أساسية للدولة.

إن الحق القومي لا يكون حقاً في معترك الأمم إلا بمقدار ما يدعمه من قوة الأمة. فالقوة هي القول الفصل في إثبات الحق القومي أو إنكاره.

لقد اضطررنا إلى النظر بحزن إلى أجزاء من وطننا تسلخ عنه وتضم إلى أوطان أمم غربية لأننا كنا فاقدين نظامنا الحربي وقوتنا الحربية. إننا نريد أن لا نبقى في هذه الحالة من العجز. إننا نريد أن نحول جزرنا إلى مد نستعيد به كامل أرضنا وموارد حياتنا وقوتنا.

إن اعتمادنا في نيل حقوقنا والدفاع عن مصالحنا على قوتنا. نحن نستعد للثبات في تنازع البقاء والتفوق في الحياة وسيكون البقاء والتفوق نصيبنا.

المحاضرة التاسعة، 21 آذار 1948

«معراب اثنين» جعجع الى أين؟

احمد أصفهاني

الرابط للمقال على موقع المجلة

في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني من كل عام، تقيم بريطانيا سلسلة فعاليات رسمية وشعبية تحت شعار «يوم الذكرى» تخليداً لتضحيات ملايين التابعين للتاج البريطاني خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتحرص المحطات التلفزيونية بهذه المناسبة على بث شريط يعود إلى العام 1938، يظهر فيه رئيس الوزراء آنذاك نيفيل تشامبرلين واقفاً على درج الطائرة التي أعادته من ألمانيا حيث وقع مع آدولف هتلر «معاهدة ميونيخ» لمنع الاعتداء. وكان رئيس الوزراء يلوح بوثيقة المعاهدة رداً على المشككين الذين اتهموه بالرضوخ للنازيين! وفي غضون أسابيع قليلة، سارت الجيوش الألمانية لتجتاح معظم أنحاء القارة الأوروبية... فاستقال تشامبرلين. لكنه لم يعتكف، ولم يقف على «الحياد»، بل انخرط في اللجنة الوطنية التي عملت على ضمان صمود بريطانيا في وجه الزحف الألماني.

من حق القاريء أن يستغرب حديثنا عن الحرب العالمية في حين أن «معراب» موضوعنا، وكذلك من حق القاريء علينا أن نوضح ونفصّل.

أولاً، اخترنا حدثاً من تاريخ بريطانيا الغربية الأطلسية الأميركية حتى لا يُقال إننا ذهبنا شرقاً.

ثانياً، أردت أن أستفيد ويستفيد معي القاريء من الدروس التاريخية وتجارب الأمم لفهم أبعاد التحركات السياسية الجارية في إطار العدوان الصهيوني الوحشي على لبنان واللبنانيين.

ثالثاً، يتوجب علينا التأكيد على أنه لا وجه للشبه بين رئيس وزراء إمبراطورية لم تكن تغيب عنها الشمس يعمل من أجل مصلحة بلاده، وبين رئيس حزب «القوات اللبنانية» الذي ما كان ليتحرك على الساحة لولا قانون عفو خاص أخرجه من السجن من دون أن يلغي أحكام إدانته بجرائم قتل عديدة.

الدرس الأول هو أن أية معاهدة بين طرفين أو أكثر ليست سوى ورقة يمكن تمزيقها ساعة يشاء أحد موقعيها. ولا يمكن الركون إلى الضمانات الخارجية ما لم تكن القوة الذاتية جاهزة وعلى سوية عالية لمواجهة كل الاحتمالات.

والدرس الثاني أن وعود الطرف الآخر (أو الأطراف الأخرى) لا تشكل قاعدة متينة يمكن التخطيط والبناء عليها. وهي تبقى مجرد كلام لأن «القوة هي القول الفصل في إثبات الحق القومي».

والدرس الثالث أن المصلحة القومية تتطلب، في أحيان كثيرة خوض المواجهات دفاعاً عن آخرين وليس فقط دفاعاً عن الذات. ويصبح التدخل ضرورياً إذا ما كانت النتائج المتوقعة تمسّ المصالح الحيوية للأمة.

والدرس الرابع الأساسي أن فشل التوصل إلى توافق مع العدو، وبغض النظر عن التمايزات الداخلية، لا يعني الوقوف على الحياد في المعركة عندما يكون مصيرنا القومي على المحك... فـ«الحياد» في مثل تلك الظروف هو الخيانة الموصوفة.

والآن نعود إلى «لقاء معراب الثاني» لنتناوله في ضوء ما أوردناه فوق. ولن نتوقف طويلاً عند الحضور الضعيف، ومقاطعة عدد من القوى لأسباب متنوعة، وطموحات شخصيات مارونية عديدة سعياً إلى منصب رئيس الجمهورية... لأن ذلك مرتبط بالعلاقات الداخلية المعقدة من جهة، وبعدم ثقة أطراف فاعلة في المعارضة بـ «قيادة» جعجع من جهة أخرى. إن هذه المسائل مجرد تفصيلات لا قيمة لها إذا ما قُورنت بالمخطط الصهيوني الذي يتصدى له المقاومون بشجاعة عزّ نظيرها سواء في لبنان أو الضفة الغربية أو قطاع غزة، وصولاً إلى الجمهورية السورية والعراق!

يخطئ جماعة «معراب» (أو لعلهم يعلمون ويخفون) في تحديد نقطة الانطلاق لمشروعهم. فالمشكلة لا تكمن في وجود المقاومة وسلاحها، بل في الأطماع الصهيونية المعلنة على كل المستويات. المسؤولون الصهاينة يتنافسون في

التأكيد العلني المتبجح بأن الوعد التوراتي أعطاهم أرض لبنان وباقي مناطق الهلال الخصيب. هذا حسب نصوصهم اليهوهية (!)، لكن الكيان اليهودي يحتاج الآن إلى منابع الأنهار وإلى الليطاني وإلى مكامن النفط والغاز عند السواحل الجنوبية. هم يريدون تهجير اللبنانيين الجنوبيين كما تهجير الفلسطينيين... وسيأتي الدور على الآخرين لاحقاً.

ويتمسك «المعرابيون» بالقرار 1701 (سنة 2006) وقبله القرار 1559 (سنة 2004)، وهما القراران اللذان يفرضان قيوداً على السيادة اللبنانية. ويزعم هؤلاء أن تطبيق القرار 1701 على الأقل قد يعيد الهدوء إلى الجنوب اللبناني. ولنسلم جدلاً بأن القرار متوازن ومحق فعلاً، فمن يضمن لنا أن يلتزم القادة الصهاينة بتطبيقه؟ إن تاريخ الكيان الصهيوني مع القرارات الدولية غير مشجع على الإطلاق، ولعل المثال الأبرز والأخطر يتمثل في كيفية تطبيق «اتفاق أوسلو» العتيد بين تل أبيب ورام الله. فقد إبتلع المستوطنون اليهود القسم الأكبر من «أراضي السلطة»، فأصبح قيام الدولة الفلسطينية مستحيلاً للغاية.

قلنا في البداية إننا لن نركز على المسائل السياسية المحلية، ومنها انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية. ومع ذلك سنلامسها من بعيد لأننا بصدد تفكيك المطلب «المعرابي» الآخر الداعي إلى نشر الجيش اللبناني في مناطق الحدود ونزع سلاح كل الجماعات غير الرسمية (يعني المقاومة)، وهذا مطلب حق يراد به باطل. فقد لفت نظرنا كلام قاله جعجع عن «انسحاب» المسلحين من الجنوب «إلى شمال الليطاني»، وهو يتلاقى في طرحه هذا مع الصهيوني الطامع بأرضنا وثرواتنا.

أما بالنسبة إلى نشر الجيش اللبناني، فالقوميون الاجتماعيون من أشد الناس حماسة له. المبدأ الخامس من مبادئ الحزب الإصلاحية يدعو إلى «إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن». عظيم!! لكن من يضمن أن يكون بناء الجيش «المعرابي» وفق قواعد وطنية، وليس على أساس طائفي؟ كلنا نعرف أبعاد الهيمنة الأميركية على قرارات القيادتين العسكرية والسياسية بما يتعلق بمؤسسة الجيش. ولكن هذا حديث ذو شؤون وشجون ليوم آخر.

عُقد «معراب الأول» في نيسان الماضي، فما أنتج شيئاً جديداً. وعُقد «معراب الثاني» هذا الأسبوع، ليخرج بالنتيجة نفسها. إذن لا شك في وجود مقاصد أخرى من هذا الحراك الذي يعمل له سمير جعجع رئيس حزب «القوات اللبنانية»!!

أول ما يتبادر إلى الذهن أن جعجع يسعى إلى إستيلاد تجربة العام 1982. ومع أن المعطيات الحالية تختلف عن مثيلاتها خلال الثمانينات، لكن يبدو أن بعضهم لا إرادة عنده، أو أنه لا يستطيع الخروج من شرنقة الفتن المذهبية!

ملاحظات على هامش الحرب

حبيب الشرتوني

الرابط للمقال على موقع المجلة

أنفقنا ثروةً تعادلُ مليارات الدولارات على البناء، مفتخرينَ بما بنيناهُ وأنجزناهُ من عُمرانٍ وتطوُّرٍ وخدمات، دون محاولة الحصول على وسائل كفيلة بالدفاع عمَّا بنيناه.

وكأننا نعيشُ في عصرِ سلامٍ وفي محيطٍ راقٍ لا وجود لكيانٍ توسُّعي فيه، مدعومٍ من أقوى الدول، قد يعتدي في أي وقت علينا.

تناسينا بالتالي طبيعةَ أهداف الأعداء وما يخططون له، وتغنّينا لسنوات بالنصر الإلهي معتقدينَ بأننا بِتنا نملِكُ ترسانةً فائقة القوة وقادرة على مواجهة الجيش الذي هزمَ بخططِه وتكتيكاته وميزانياتِه ومخابراتِه والدعم الذي تلقّاهُ الجيوشَ العربية في الحروب السابقة.

أمَّا اليوم وبعدَ الذي جرى وتكشَّف لأكثريةٍ كانت غافلة عنه، فإنَّ الحرب المتدرِّجة والمعاودة في جولاتٍ وجولات، لن تنتهي قبل انتصار أحد الطرفين.

وفيما أكَّدت كل المعلومات المتوفِّرة على مخطط مُسبَّق لتوجيه ضربات مؤلمة ضدَّ لبنان، بصرف النظر عن جبهة مساندة غزة، اقتضى من المقاومة، التي تسجِّلُ بطولاتٍ بوجهِ المعتدي والمستمرة بعملِها حتى يحين ولو مرحلياً وقتُ وضعِ السلاح، إعادة النظر بنقاط الضعف لا القوة في استراتيجيتها، ومنها العمل بمزيدٍ من السريَّة، والسعي وفق الإمكانيات المُتاحة والمجالات المتوفِّرة لاستقدام صواريخ أرض - جو حديثة، قبل وضعِ أي حجر أساس لأي مبنى.

حانَ الوقت كي يَعي شعبُنا المشرقي، بأنَّ هناك أربعة شعوب ناطقة باللغة العربية، ففيما العربُ بالأساس هم سكَّان شبه الجزيرة العربية. وقد هاجرَت منها قبائل في كل اتجاهات العالم العربي، لكنَّ الواقع الجغرافي والاجتماعي يحتِّمُ علينا النظر علمياً لا وجدانياً أو دينياً إلى المسألة. بحيثُ قد تتعاطفُ معنا دولٌ عربيةٌ عدَّة وتدعمُنا في مراحل معينة، وقد لا تفعل. إنما لن يشاركونا عن قُرب قضايانا القومية، كما لن نشاركهم قضاياهم القومية.

وما قد يساعد على فهمِ كيفية تكوين الشعوب والمجتمعات هو النظر إليها على مدار العالم لتمييزها قومياً، لا إقليمياً، عن بعضها، أي كما تناول سعاده هذه الفكرة في كتابه "نشوء الأمم".

فمن قضايا العرب إذاً: الخلاف حول تقاسُم مياه نهر النيل بين أثيوبيا من جهة والسودان كما مصر من جهة ثانية. والخلاف الدائر بين المغرب والجزائر حول ملكية الصحراء الغربية ووادي الذهب. والخلاف الناشب بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، الذي بدأ برفض اليمن كعضو في المجلس، لعدم توفُّر مقوّمات الثراء فيه، على غرار بقية دول الخليج، إذا نظرنا لقطاع التنمية وحجم الموارد بالمقارنة مع عدد السكَّان. ناهيكَ عن الأسباب الأُخرى المتعلّقة بسياسة كل دولة خليجية، وما أرستْهُ من علاقات دولية.

أما قضيتُنا، وهي في الآن ذاتِه المعضلة أو المشكلة الأكبر عالمياً وليس فقط مشرقياً، فهي المسألة اليهودية وتاريخُها الأسود على امتداد العالم، حتى حلول القرن العشرين ونشوء كيان إسرائيل.

لكن هناك بالطبع شواذاً لكلِّ قاعدة، إذ نرى اليمن الذي تعرَّض للحصار والعدوان، كما إيران، يقفونَ معنا لأسباب دينية وأخلاقية، فيما تتضامنُ الجزائرُ عن بُعد، بعدَ الذي دفعتْهُ من ثمنٍ لنيلِ حريَّتِها.

فلا يتعجَّبنَ أحدٌ من الموقف العربي غير المبالي عموماً، بما ترتكبهُ إسرائيل من مجازر ودمار، لأن لا مشكلة أو حدود بين هؤلاء العرب وبينها.

حتى أنَّ بعض هؤلاء، ولو انتموا لدين الإسلام الذي يُملي عليهم سلوكاً محدداً تجاه المسلمين، يتمنّون تصفية القضية الفلسطينية، ليرتاحوا من المشاكل مع إسرائيل وداعميها، فيقيمون معهم علاقاتٍ تخدمُ مصالحَهم المُشترَكة. وقد يسعونَ في المستقبل لتصفية قضيتنا القومية برمَّتها، والتي تتخطَّى حدود فلسطين لتطأ حدود هلالنا الخصيب، السليبة والحاوية على ثرواتٍ نفطية وغازية، قد تنضب قبل استرجاعِها.

لو كانت لنا في لبنان دولة ذات سيادة ومواطَنة، مؤمِّنة للمساواة بين جميعِ المواطنين، ومُطبِّقة للدستور والقوانين بشكلٍ كافٍ، لما سُمِح لكلّ خائنٍ وتابعٍ وعميل، يقبِضُ مالاً من جهة معادية أو خارجية لها مصالح خاصة، أن يُمسي بوقاً يومياً للدعاية الكاذبة وللفتنة.

ولو كانت لدولتِنا صفات الدولة تلك، الجامعة وغير المُركَّبة طائفياً، لما نالَت أيَّةُ جهة وأيُّ مرشحٍ ذات حيثية طائفية أو سوابق في مجالي العمالة والإجرام أصواتاً انتخابية كافية لتمثيلِ الناس، ولا دعماً لاستلام مواقع المسؤولية.

لم ولن يتعلّم المتطرّفون من المتديّنينَ، شكلياً لا في المضمون، كأتباع الانعزالية والتكفيرية وسواها دروساً من ماضيهم. بل يتشبّثون بشعاراتهم المتزمتة ومقولاتِهم البالية، كما بفشلِهم، ظناً منهم أنّ أيامهم عائدة، بظلِّ ظروفٍ تتوقَّعُها فقط أحلامُهم، فيما التطوُّر الفكري والإنساني يمضي قُدُماً.

إنَّ وسائل التواصل المُسمى بالاجتماعي، وبعد أن نمت وانتشرت في السنوات الأخيرة، باتت تعكِسُ وكالمرآةِ في كلّ مجتمعٍ، حقيقةَ أفراده، لا بل فئاتِه وأحزابه وجمعياتِه.

كلام في الاختراق الخارجي وأسبابه

د. عبد الله الطوالبة

الرابط للمقال على موقع المجلة

لا نرى أساسًا علميًّا يمكن الإتكاء عليه والإنطلاق منه، للقول بالقابلية للإختراق الأمني الخارجي لدى عِرق من الأعراق دون سواه، أو بين شعوب ذات خصائص حصرية تمتاز بها. ومهما بلغت التكنولوجيا من تقدم، فإن دورها في الإختراق الأمني يأتي بعد روافده ومغذياته في الواقع القائم. فلا يخلو مجتمع من ضعاف نفوس لديهم الاستعداد للتعاون مع العدو، الذي يجد فيهم طابورًا خامسًا. وعادة ما تكون امتدادات هذا الطابور في الدول المتعددة الإثنيات والمذاهب، على أرضية احتكار السلطة من قِبَل الأغلبية، ناهيك بالقمع والظلم والفقر والتمييز بين أبناء الوطن الواحد.

كما عرف مسار الصراعات بين الأمم من يقبل "التعاطي" مع العدو، تحت عناوين مختلفة منها "الواقعية" مثلًا، أو "انقاذ ما يمكن انقاذه" و"وقف النزف في البشر والموارد بلا طائل". ومن النماذج الفاقعة بهذا الخصوص، حكومة فيشي الفرنسية، وقد تشكلت إبان احتلال ألمانيا النازية لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. للتذكير، احتلت ألمانيا الهتلرية فرنسا خلال 47 يومًا فقط.

بالعودة إلى الصدد، ما تزال قولة ابن خلدون الشهيرة فاعلة: "المغلوب مولعٌ بتقليد الغالب". وغير بعيد عن ذلك، ظاهرة بدأنا نلحظها في مجتمعاتنا لم تعد تخجل من التعبير عن نفسها في وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من غيرها، بعد التهافت التطبيعي مع الكيان الصهيوني الشاذ اللقيط. ظاهرة أقرب ما تكون إلى الشذوذ الفكري والأخلاقي، حيث يبدي البعض اعجابهم بالكيان كأنموذج مثالي للتقدم والديمقراطية. ويغيب عن بال هؤلاء أن من أسباب زرع الكيان في فلسطين، الحيلولة دون تقدم المجتمعات العربية وحماية النظم الاستبدادية المتخلفة، لضمان ديمومة الضعف العربي قدر المستطاع ولأطول زمن ممكن.

في حالتنا العربية، ليس صحيحًا ومرفوض علميًّا، ما يُقال تلميحًا وتصريحًا في أوقات بعينها أن لدينا القابلية

للإختراق الأمني الخارجي أكثر من غيرنا. أما الصحيح علميًّا باجتهادنا ورأينا، فإن واقعنا يكابد آفاتٍ سياسية مقيتة وظروفًا اقتصادية قاسية يستحيل تجاهل دورها في الضغط على الإنسان لجهة "تفعيل" أسوأ ما فيه، أي العمالة للعدو. وفي الإضاءة على تلك الآفات والظروف، يطيب لنا أن نبدأ بإشكالية السلطة السياسية وإخفاق العرب في إيجاد حلول لها بمعايير العصر. لطالما كانت هذه الإشكالية جسرًا للتدخل الخارجي في الشؤون العربية، منذ امرؤ القيس الملقب بالملك الضليل، الذي لجأ إلى الروم لاستعادة مُلك أبيه حجر بن الحارث الكندي في مملكة كندة. وقد فعلت الشيء ذاته أسر حاكمة عربية في الحاضر، لم تتردد بالإستنجاد بقوى دولية لاستعادة عروشها أو حمايتها من شعوبها ومن دول "شقيقة".

لم يعرف العرب بعد سوى أسلوبين للإستحواذ على السلطة السياسية ونقلها، هما الإنقلاب والتوريث. وفي المحصلة، أخفق العرب في بناء دول مدنية حديثة لكل مواطنيها تتخطى نهج المغالبة للظفر بالسلطة والانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.

مقصود القول، واقعنا العربي مبتلى بالإستبداد بمختلف مسمياته وتبدياته، كالديكتاتورية والشمولية والأنظمة الأتوقراطية (أنظمة الفرد الواحد المطلقة). وأينما ذهب الاستبداد وحل، قال له الفساد خذني معك، بتعبير عبد الرحمن الكواكبي. الإستبداد ليس بمقدوره الاستغناء عن الفساد والإفساد، فالأول رئته التي يتنفس منها والثاني وسيلته لشراء الضمائر ونشر التجهيل والتخبيل. وأينما اجتمع الاستبداد والفساد، يكون الفقر ثالثهما، ناهيك بما يتناسل عن هذا الثالوث الحقير من قمع للإنسان وقهر، يُضاف إليهما الإذلال، والتهميش، والظلم، والتمييز.

دولة الحاضر العربية مأزومة، بل ولَّادة أزمات، لأسباب عدة تخلَّقت على أرضية نشأتها الشاذة غير الطبيعية على يد الإستعمار الأجنبي، الذي رسم الحدود، وفي حالات معينة قرر من يحكم. من هنا نفهم عدم ثقة الإنسان العربي بدولته، التي تبادله عدم الثقة أيضًا وتستسهل قمعه عندما ترى سلطاتها الأمنية البوليسية الحاكمة ذلك ضروريًّا من زاوية مصالحها. وما يزال واقعنا العربي متأثرًا بالحقبة الاستعمارية، على صعيد هشاشة البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل خاص.

في واقع كهذا، لا غرابة في استمرار عصبيات ما قبل الدولة متمثلة في القَبَلِيَّة والعشائرية، والطائفية، والمذهبية، والجهوية. وقد ثبت بعد احتلال العراق سنة 2003، ثم اندلاع شرارة ما بات يُعرف ب "الربيع العربي"، أن مجتمعاتنا لم تحقق الإندماج، وأقرب ما تكون إلى مجاميع قَبَلِيَّة وعشائرية وطائفية ومذهبية لديها القابلية للتنازع والاقتتال.

تأسيسًا على ما تقدم، ليس لنا أن نستغرب نزوع قوى سياسية في بعض بلداننا إلى التعاون مع "الخارج"، لتحقيق مصالحها، مهما كانت موغلة في الأنانية والإضرار بمصالحنا كأمة. ولا تأخذنا الدهشة إذا ما بلغت الأمور بقوى سياسية درجة تبنى سياسات العدو، كما في لبنان الشقيق، للتخلص من المقاومة، وعلى وجه الخصوص حزب الله، أكثر من مجرم الحرب نتنياهو. هنا، نعتقد أن ما تحقق للعدو من اغتيالات في لبنان ليس دليلًا على أنه خارق، وهو ليس كذلك. نرجح أن العدو نفذ ما قدمته له جاهزًا، على طبق من فضة، قوى دولية واقليمية، بعضها عربي ربما، ومحلية. ولكن لسوء حظ هؤلاء جميعا، فإن حزب الله قد تجاوز على ما يبدو تفجيرات البيجر والاغتيالات، واستعاد عافيته على صعيدي التراتبية القيادية والفاعلية في الميدان.

في السياق أيضًا، لم يعد مُستغربًا في هذا الزمن العربي الرديء، اصطفاف أنظمة عربية في خندق العدو ضد قوى المقاومة. ولا يصح أن يجتاحنا هول المفاجأة، عندما تقول عضو في الكنيست الصهيوني عيانًا بيانًا "إن أنظمة عربية تطلب إلينا القضاء على حركة حماس قبل أي وقف لإطلاق النار".

أخيرًا، في هذا الذي قلنا في سطورنا يجب البحث عن أسباب الإختراق الأمني الخارجي وليس في طبيعة الإنسان العربي.

سياديون ... وفق مصالح العدو

علي زيتوني

الرابط للمقال على موقع المجلة

اغلب شعوب العالم رأت وشاهدت بأم العين ما تمارسه اسرائيل من مجازر وإبادة جماعية بحق شعبنا في فلسطين وبحق من يساند هذا الشعب في لبنان ايضا. ونتيجة لهذه المجازر انطلقت التظاهرات في الكثير الكثير من دول العالم تطالب بوقف هذه المجازر، رافعين العلم الفلسطيني ومنددين بالهمجية "الإسرائيلية" بما في ذلك تظاهرات في دولة الاحتلال بمئات الالاف من المستوطنين للضغط على حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي لوقف الحرب في غزة واعتماد التفاوض السياسي لاسترجاع الأسرى.

ونتيجة للعدوان على غزة سارع حزب الله في لبنان الى اعلان حرب الاسناد في محاولة منه للضغط على الكيان الاسرائيلي لقبول التفاوض السياسي للإفراج عن الرهائن، فسارع جميع من يدور بالفلك الاسرائيلي في لبنان الى اكمال عملية شيطنة ايران وحزب الله (والتي كانت قد ابتدأت منذ العام 2003 بعد الغزو الاميركي للعراق)، عبر البروباغاندا الإعلامية لمناصري

ومنتسبي القوات اللبنانية والكتائب وما يسمى بالتغييريين، الذين ما انفكوا يروجون للدعاية الاميركية في دول الخليج عن شيطنة ايران، وحزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن، محاولين فرض حالة من التيئيس في الداخل اللبناني عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثلهم كمثل المغردين في دول الخليج المطبعة للعلاقات مع اسرائيل والدول التي في طريقها للتطبيع.

سردية هؤلاء تقوم على التلاقي مع الخطاب الذي وجهه رئيس وزراء العدو نتنياهو للبنان الاسبوع المنصرم، محملا حزب الله وإيران اسباب الحرب على لبنان، وداعيا الى الإجهاز على حزب الله بقوله للبنانيين (هذه فرصتكم)، حيث لاقى خطاب نتنياهو خطاب سمير جعجع في دعوته في معراب وخطاب نديم الجميل وسامي الجميل على القنوات التلفزيونية، وفارس سعيد وأشرف ريفي وشراذم من داعمي ما سمي لفترة من الزمن (الثورة السورية) كالعميلة كندا الخطيب (التي اوقفت في لبنان بتهمة العمالة).

انبرى من سنسميهم (بالذباب الالكتروني) لمهاجمة بعض الاعلاميين الذين كانوا ينقلون الاحداث خلال الحرب في سوريا كالإعلامية غدي فرنسيس والإعلامي حسين مرتضى كمثل، نظرا لتأثير هؤلاء الاعلاميين على مزاج الرأي اللبناني المسيحي، خاصة نقل مواجهة حزب الله لمحطمي الرموز الدينية عند الطوائف المسيحية، من قبل ارهابيي الثورة السورية ومهاجمة الأديرة وخطف رهبان وراهبات وبعد ذلك تأدية التحية العسكرية لتمثال السيدة العذراء، الأمر الذي اضاء عليه الاعلاميان المذكوران أعلاه، والامر الذي جعل قسمًا كبيرًا من مسيحيي لبنان يتعاطفون مع حزب الله واحزاب شاركت جنبا الى جنب في الدفاع عن المقدسات المسيحية في سوريا وعن وحدة جميع الأراضي السورية، ترجم في ما بعد بنجاح نواب من الطائفة المسيحية في الانتخابات اللبنانية فاق عددهم عدد نواب حزبي القوات اللبنانية والكتائب اللبنانية.

ما يفعله سمير جعجع ونديم الجميل وسامي الجميل ومن لف لفيفهم بالتحريض على حزب الله (أحد مكونات المجتمع اللبناني) اثناء الحرب بدل ان يقف متضامنا ومتكافلا مع ابناء وطنه على الاقل ضد الة القتل الاسرائيلية هو بحد ذاته مشروع سياسي يغلب عليه طموح رئاسي مبني على اوهام بأن الحل لهذه المشكلة هو بنزع سلاح حزب الله بتطبيق القرارات الدولية والتلاقي مع حلف الناتو واسرائيل على تقويض النفوذ الايراني في لبنان وانهاء حزب الله لتصبح الساحة مرتعا لمشروعه السياسي.

لن تسقط المقاومة في كمين الاقتتال الداخلي

محمد عواد

الرابط للمقال على موقع المجلة

بعد مرور عام على الهجوم الوحشي الذي شنه العدو اليهودي على غزة والضفة وجنوب لبنان، بل على فلسطين ولبنان بشكل أساس، وعلى الشام بشكل جزئي، مقدمة ليكون بشكل أساس، وبعد الزهو والفرح الآني الوهمي الذي اظهره نتنياهو ورفقاؤه الوزراء والقادة العسكريون، وبعد ادعائهم ان غزة طوعت وهزمت وان المقاومة انتهت وشلت قدراتها، نجد ان المقاومة وروحها ما زالت قوية وثابتة وقادرة، وها هم المقاومون يتصدون لجيش العدو اليهودي في كل مناطق قطاع غزة والضفة، منذ فجر السابع من أكتوبر 2024 ومازالوا يكبدون العدو اليهودي الخسائر الفادحة، وها هي صواريخ المقاومة المنطلقة من غزة تدك "تل أبيب". ولقد شاهد العالم اجمع روح المقاومة كيف تخرج من بين الدمار والركام. وقد شاهد العالم كيف صارت المقاومة أعمق في نفوس ابناء الشعب، وكيف أصبح الشعب كله يمارس البطولة الأسطورية.

إن البنيان العظيم للمقاومين المرتكز على ايمان عميق بالمسألة الفلسطينية وأحقيتها، ابهر العالم أجمع لجهة شدة بأسهم وصلابة موقفهم وثباتهم في مواقعهم الأمامية. ولا غلو إن قلنا إن هؤلاء المقاومين يحاربون الحلف الأطلسي والعرب المتآمرين ومعهم جيش العدو اليهودي. ولا نبالغ إن قلنا إن المقاومة

أوقفت تمدد الهيمنة الأمريكانية في المنطقة، كما ان ابطال المقاومة هم من يرسمون الخارطة السياسية الجديدة لبلادنا السورية والمحيط. وما زالت المعركة مستمرة والمقاومة ثابتة بكل فصائلها ومحاورها، وتقدم التضحيات والفداء لصيانة حرية الشعب في فلسطين ولبنان وكل الامة السورية. فالأحزاب والمنظمات الممانعة قد رسمت خطها الاستراتيجي الواضح المبني على معايير الحرية والسيادة والاستقلال ومصلحة أمتنا فوق كل مصلحة. وقد قررت مجابهة ومحاربة هذا العدو اليهودي الغاصب وحلفائه الغربيين، التزاما بالحرية والسيادة وتحرير كل الاراضي المحتلة من قبل العدو اليهودي وغيره من الاعداء.

إن هذه الأحزاب والمنظمات المقاومة همها الاول هو محاربة العدو اليهودي والأطماع الاجنبية، وما كان همها مكاسب سياسية ضيقة ولا حصص في سلطة من هنا وهناك. فمثلا، عندما قاتل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الله على كل محاور الشام الى جانب الجيش الشامي وكل الشرفاء لدحر داعش والخط التكفيري المدعوم من المستعمر الكبير الأمريكاني، هل كان هدف هذين الحزبين المحافظة على امتيازات لهم في السلطة؟ وهل كان هدفهم تحصيل مكاسب سياسية او اقتسام حصص السلطة بالشام. وعندما فتحوا المعركة في جنوب لبنان اسنادا وربطا بساحة غزة والضفة، هل كان الهدف مكاسب سياسية او مصلحية او غنيمة سلطوية ينتظرونها في غزة او الضفة. بل كان الدافع للمشاركة في حروب الشام والعراق وفلسطين ولبنان نيل الحرية والسيادة والاستقلال. ومهما حاولت وسائل الإعلام الأميركانية والأطلسية والعربية واليهودية تشويه صورة المقاومة واعتبارها أذرعًا لإرادات أجنبية، لا تلغي الحقيقة الساطعة لهذه الاحزاب والمنظمات المقاومة، ولا يمكن ان تؤثر هذه الوسائل العدوانية على وجدان الشعب السوري، بل سيبقى الشعب، كل الشعب، يرى المقاومة انها حاملة القضية بنبل الرجال. ومهما عملت الأحزاب الطائفية المرتهنة للأجنبي والعربي المتآمر لن تهز الثقة بالمقاومة ولن تهمش القضية الفلسطينية، بل ستقوى في وجدان شعبنا ولن تسقط مسألة سيادة لبنان واستقلاله والدفاع عنه بفعل سياسات الاحزاب الطائفية التضليلية.

لقد حسمت احزاب ومنظمات المقاومة خيارها وهو الدفاع عن فلسطين ولبنان والشام والعراق وكل شبر من سورية الطبيعية. وستبقى، وسيستمر قتالها ونضالها ضد العدو اليهودي وحلفائه حتى ازالة هذا الكيان اليهودي من الوجود. وقد برهن الميدان صدق هذه المقاومة. ومهما فعل الانعزال الطائفي في لبنان وغيره لن تلتفت المقاومة الى هذه البهلوانيات السياسية المرتزقة، ولن تنجر احزاب المقاومة الى حركاتهم السياسية الخبيثة، ولن تضل المقاومة الطريق. فوجهة نظر المقاومة وأهدافها تحرير فلسطين والحرب معقودة رايتها لقتال اليهود المغتصبين، لا معقودة رايتها لاقتتال داخلي بين أبناء الشعب الواحد. فكل هؤلاء الشهداء وكل التضحيات في سبيل سعادة الشعب، كل الشعب في سورية الطبيعية. ومن المؤكد أن أحزاب ومنظمات المقاومة لن تقع بكمين نصبه لها العدو اليهودي وبعض أغبياء الانعزال الطائفي. ولن يكون اقتتال داخلي في لبنان ولا في فلسطين. وإضافة على ما تقدم لا تفكر أحزاب ومنظمات المقاومة ولا همها مقعد رئاسي ولا وزاري ولا نيابي ولا اداري رفيع. هم المقاومة ونضالها هو في سبيل إزالة العدو اليهودي من فلسطين حتى تستقر الامة السورية وتنهض وتحيا في عز امان.

الأسباب الموجبة لتعديل الدستور ووجهة هذا التعديل

الحلقة الحادية عشر (الأخيرة)

الفرق بين النظام الفردي والنظام الرئاسي والنظام المجلسي

شحادي الغاوي

الرابط للمقال على موقع المجلة

من يجب أن ينتخِب رئيس الحزب؟

لقد قلنا في الحلقات السابقة أن انتخاب السلطة التشريعية، أي المجلس الأعلى، يجب أن يتولّاه أعضاء الحزب العاملين جميعهم عملاً بالديمقراطية القومية التي تعني أن الشعب هو مصدر السلطة التشريعية. لكن مَن سيتولّى انتخاب رئيس الحزب؟

لقد درجت العادة في الحزب أن يقوم المجلس الأعلى بانتخاب رئيس الحزب. هذا كان استناداً الى المادة الحادية عشرة من دستور سعاده التي تنصّ على أن يجتمع المجلس الأعلى بناء على دعوة من رئيسه في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ حيلولة أي مانع طبيعي دائم دون ممارسة الزعيم سلطاته لانتخاب خلف له.

لكن المادة الحادية عشرة تلك كان واضحاً أنها مادة انتقالية وُجِدت لتعالج ما يحدث مرة واحدة في التاريخ فقط وهو «حيلولة مانع طبيعي دائم دون ممارسة الزعيم سلطاته». المادة الحادية عشرة إذاً لم تكن موجودة لتطبيقها دائماً، أي في كل مرّة نحتاج لانتخاب رئيس للحزب.

عند الضرورة القصوى، وفي الظروف الاستثنائية،

يمكن اللجوء الى انتخاب رئيس الحزب من قِبل المجلس الأعلى حيث يكون متعذّراً إجراء انتخابات عامة في المديريات. وحيث يكون متعذراً اجتماع المجلس الأعلى نفسه يمكن اللجوء الى قانون الطوارئ. وحيث يكون متعذراً تطبيق قانون الطوارئ نفسه لأسباب قاهرة، تماماً كما حدث بعد 8 تموز 1949 حيث كان الأعضاء جميعهم تقريباً في السجن، لم يكن ممكناً إلّا أن يجتمع ما أمكن من الأمناء وينتخبوا مجلساً أعلى لينتخب بدوره رئيساً للحزب. إذاً، في الظروف الاستثنائية فقط يمكن اللجوء الى تدابير استثنائية، أمّا في الظروف العادية فيجب انبثاق السلطة من مصدرها الأصلي، أي من الشعب كله في انتخابات عامة يشترك فيها الجميع، تماماً كما انبثقت سلطة الزعيم من تأييد جميع أعضاء الحزب واحداً واحداً عندما أدوا قسم الانتماء بالتتابع. وإذا كان أعضاء الحزب قد أيدوا سلطة الزعيم بالإجماع، فحري بهم أن يؤيدوا سلطة المجلس الأعلى، أو سلطة رئيس الحزب، بالأكثرية حيث إن الإجماع هنا هو شبه مستحيل.

لذلك، نرى أنه مبدئياً وفي حالة الظروف الطبيعية العادية يجب أن يتم انتخاب رئيس الحزب مباشرة من الأعضاء العاملين جميعهم في مديرياتهم، ويجب أن ينص الدستور على ذلك.

نظامنا هو نظام رئاسي وليس نظاماً مجلسياً.

إذا تمعّنا في المادة الانتقالية الثانية عشرة، نجد أن السلطة التنفيذية تعطى للرئيس وليس لمجلس العمد. تقول المادة:

«يكون للرئيس المنتخب السلطة التنفيذية فقط وتحصر السلطة التشريعية من دستورية وغير دستورية بالمجلس الأعلى».

فالسلطة إذاً هي للرئيس وليس للمجلس، وهذا معناه أن نظامنا هو نظام رئاسي وليس نظاماً مجلسياً.

يعزز هذا المعنى أن الزعيم عندما أنشأ «مؤسسة العمد» في المرسوم الدستوري عدد 1 قال إن الزعيم **يعيّنهم لمعاونته** في إدارة الحزب وفي ممارسة السلطة التنفيذية. فبديهي إذاً بعد غياب الزعيم أن «خليفته» في السلطة التنفيذية هو الذي **يعينهم لمعاونته** في إدارة الحزب وممارسة السلطة التنفيذية.

والنظام الرئاسي معناه أيضاً أن رئيس السلطة التنفيذية، رئيس الدولة، هو مكلّف من الشعب مباشرة وليس عبر السلطة التشريعية. لذلك يتم انتخاب رئيس الحزب- الدولة من قِبل مجموع أعضاء الحزب مباشرةً وليس بالواسطة عبر المجلس الأعلى.

في الأنظمة الديمقراطية في العالم لا يوجد إجماع على أن تكون السلطة التنفيذية رئاسية أو مجلسية. لكن من الواضح أنه في النظام الرئاسي، حيث الرئيس يُنتخَب مباشرة من الشعب، تكون القيود على سلطة الرئيس أقلّ مما تكون عليه في النظام المجلسي حيث الرئيس يُنتخَب من قِبل السلطة التشريعية.

قد لا يكون الفرق، في الحزب، كبيراً بين النظام الرئاسي والنظام المجلسي، خاصّةً مع مبدأ فصل السلطات وعدم هيمنة سلطة على أخرى، لأن القيود على كل حال هي قيود دستورية، أي ضوابط يفرضها نظام الحزب، وليست قيوداً شخصية. لكن في النظام الرئاسي يكون للرئيس هامش أكبر وحرية أكثر في التخطيط والعمل، وتكون حركته أسرع ومكانته وحصانته أقوى.

لسعاده شرح مستفيض في كتاب «نشوء الأمم» كيف أن المجلس قيّد القائد وعرقل خططه وتسبب

في خسارة الحروب الفينيقية الثانية والثالثة ضد روما مما أدّى الى «خراب المدينة وقتل معظم أهلها وجلاء الباقين عنها»، يقول:

"مجلس قرطاجة بقي فارقاً في دسائسه ضد القائد ذاهلاً عن المرمى البعيد الذي رمى اليه هاني بعل»

ويكمل سعاده شرحه ويقول إن هذا:

«قوّى روح الاستياء في شعب المدينة ونشّط الحزب الديمقراطي ومكّن هاني بعل من تحقيق إصلاحه الديمقراطي بإلغاء إعادة انتخاب أعضاء مجلس ال 104 أكثر من مرة واحدة وتحوير بعض القوانين الإدارية والمالية فكان هذا الإصلاح سابقة للإصلاح الغراقي في روما»

والحقيقة هي أن معظم الدول الديمقراطية في العالم تتجه أكثر فأكثر الى إعتماد النظام الرئاسي بدل النظام المجلسي، والسبب في ذلك هو تخفيف القيود المجلسية عن سلطة الرئيس وإعطائه حرية أكبر وحصانة أكثر وفاعلية أقوى.

لذلك نرى وجوب تحقيق «الإصلاح الديمقراطي» وأن يتم انتخاب رئيس الحزب من قِبل أعضاء الحزب جميعهم في الانتخابات العامة التي يتم فيها انتخاب المجلس الأعلى، أي أن يتم انتخاب الرئيس والمجلس في نفس الوقت وتكون ولايتهما متزامنة.

النظام الرئاسي لا يعني أنه نظام فردي.

يعتقد بعض القوميين أن نظامنا هو «نظام فردي» وحجتهم هي أن السلطة التنفيذية «تعطى للرئيس» الفرد وليس لمجلس العمد، فالعمد هم معاونون للرئيس ليس إلّا. هذا على صعيد المركز، أمّا على صعيد الفروع فالقرار هو للمنفذ العام الفرد وليس لهيئة المنفذية، والقرار هو للمدير الفرد وليس لهيئة المديرية. لكننا نلفت الانتباه أن وجود فرد واحد على رأس مؤسسة ما لا يعني أن نظام تلك المؤسسة هو نظام فردي إلّا في غياب مرجعية أو رقابة على ذلك الفرد. المثل على ذلك هو سلطة الزعيم الفردية حيث كان هو وحده مصدر السلطتين التشريعية والتنفيذية، أي حيث لم يكن هناك سلطة أو سلطات تراقبه. ففي رسالته الى محاميه الأستاذ حميد فرنجية تاريخ 10 كانون الأول سنة 1935 يقول: «**... وجعلت نظامه فردياً في الدرجة الأولى مركزياً متسلسلاً منعاً للفوضى في داخله واتقاء نشوء المنافسات والخصومات والتحزبات والمحاكمات وغير ذلك من الأمراض السياسية والاجتماعية وتسهيلاً لتنمية فضائل النظام والواجب.**»

فالنظام الفردي كان ضرورة في مرحلة التأسيس أمّا بعد غياب سلطة الزعامة بالاستشهاد فنظام الحزب يبقى مركزياً متسلسلاً، ولكنه لا يعود فردياً. فالمادة الثانية عشرة من دستور سعاده تنص على توزيع سلطاته الى المجلس الأعلى الذي يتولى السلطة التشريعية، ورئيس الحزب الذي يتولى السلطة التنفيذية، ولا شك أن توزيع السلطات يتنافى مع «النظام الفردي».

وقد ذكرنا أن سعاده في رسالته الى منفذ عام سان باولو البرازيل بتاريخ 28-8-41 كتب يقول:

«... إن امتياز الحكم الفردي في الدستور هو فقط لصاحب الرسالة ومؤسس القضية وليس نظاماً أساسياً دائماً. والإتجاه الديمقراطي في نظامه صريح لا يرفضه عقل صحيح».

إن إعطاء السلطة «للرئيس» وليس لمجلس العمد، وإعطاء القرار للمنفذ العام وليس لهيئة المنفذية، وللمدير وليس لهيئة المديرية، لا يعني نظاماً فردياً، بل يعني نظاماً رئاسياً، لأن الرئيس خاضع لرقابة المجلس الأعلى، والمنفذ لسلطة الرئيس ومجلس العمد، والمدير لسلطة المنفذ العام وعمدة الداخلية.

لا علاقة بين انتخاب السلطة التشريعية وانتخاب السلطة القضائية.

إن انتخاب القضاة أعضاء المحاكم الحزبية يمكن أن يجري بالتزامن مع انتخاب المجلس الأعلى والرئيس، ويمكن أن يجري بشكل مستقل، وهذا يتقرر حسب الحاجة يجب أن يراعي الحاجة لرفد السلطة القضائية بقضاة جدد كلما نقص عددهم لسبب من الأسباب، وانتخاب هؤلاء القضاة الجدد يمكن أن يحدث في أي وقت تدعو الحاجة إليه ولا يجوز تجميد أو تعطيل القضاء والانتظار لحين إنتهاء ولاية الرئاسة وولاية المجلس الأعلى.

أمّا طريقة توزيع القضاة على المحاكم وما هي السلطة التي تتولى ذلك وتقرره، فأمر يعود الى النظام الداخلي للسلطة القضائية، والدستور ومراسيمه لا يجب أن تنصّ عليه.

ملاحظة أخيرة

الزعيم أنشأ مؤسسة المجلس الأعلى بمادة دستورية هي المادة العاشرة، بينما أنشأ مؤسسة مجلس العمد بمرسوم دستوري هو المرسوم عدد 1 وليس بمادة دستورية. لماذا كان ذلك وماذا يعني؟ لماذا لم ينشيء المجلس الأعلى في مرسوم دستوري مثل ما فعل بمجلس العمد؟ فعل ذلك لسبب وجيه هو:

لكي يكون المجلس الأعلى جسراً لاستمرار السلطة وانتقالها بعد الزعيم، أي ليستطيع المجلس الأعلى التشريع بناء على مادة دستورية، فالتشريع لا يُبنى على مراسيم، بل على مواد دستورية (بناءً على المادة كذا وكذا من الدستور)، فكيف يستطيع مجلس أعلى غير موجود في مادة دستورية أن يمارس التشريع!! بناء على أية مادة دستورية؟ لذلك وُجِدت المادة العاشرة، وصار المجلس الأعلى بعد غياب الزعيم يستطيع الاجتماع «بدعوة من رئيسه» حسب ما تنص المادة الحادية عشرة... لينتخب رئيس للحزب. وصار المجلس الأعلى يستطيع تعديل الدستور ويقول: بناء على المادة العاشرة من الدستور...ألخ

وكون المواد 11 و12 و13 التي تلحظ وجود رئيس للحزب هي مواد إنتقالية لتُنفّذ فقط عند غياب الزعيم، فلن تبقى موجودة في دستور ما بعد الزعامة، ولن يبقى مِن ذكر لرئاسة لحزب، لذلك وجب في الدستور الجديد إنشاء مادة دستورية جديدة تنصّ على أن للحزب السوري القومي الاجتماعي رئيس يتولّى السلطة التنفيذية. وأيضاً مادة دستورية جديدة تنص على أن للحزب السوري القومي الاجتماعي محكمة مركزية تتولّى السلطة القضائية. وهكذا تكون المواد الدستورية قد اكتملت وتكون السلطات الثلاث قد أنشئت في مواد الدستور. وهذه المواد الدستورية الجديدة بديهي أن المجلس الأعلى هو الذي سيضعها، فالمجلس الأعلى بصفته سلطة تشريعية هو المخوّل بإجراء التعديلات الدستورية (وضع مواد دستورية جديدة هو بمثابة تعديل للدستور).

سيادة الدولة القومية وتداعياتها

د. جهاد نصري عقل

الحلقة الأولى

الرابط للمقال على موقع المجلة

المحور الأول: في مفهوم نشوء الدولة وتطورها

لا يمكن أن نبحث في مفهوم الدولة القومية، او في معنى السيادة القومية، خارج نطاق الوجود الحقوقي الطبيعي الحاضن لها، الا وهو المجتمع الأتم- الأمة، فحيث لا أمة لا دولة، وحيث لا دولة لا سيادة، ولا سيادة بدون ديمقراطية تعبيرية.

بناء على ما تقدم، فأننا ننطلق في دراستنا هذه من مسلمة مبدئية، أثبتتها أحداث التاريخ العام، وعززتها النظريات المختلفة في نشؤ الامم والدول وتطورهما عبر العصور، وأكدها النهج الصحيح في قيام الدولة الحديثة، وهذه المسلمة هي:

لا سيادة حقيقية بدون دولة قوية، ولا دولة حقوقية ـ قوية بدون أمة طبيعية، عصبيتها ـ روحيتها القومية، وهدفها ومبرر وجودها هو: الاقرار بأن السيادة مستمدة من الشعب، وان الشعب لم يوجد للدولة، بل الدولة للشعب، هذا هو المبدأ الديمقراطي الذي تقوم عليه القومية، وفي الحتمية نقول: ان الدولة الديمقراطية هي دولة قومية حتما.

«الإثم الكنعاني»

ينهي سعاده كتابه «نشؤ الأمم» بهذه العبارة: «إنّ الاثم الكنعاني (الخديعة الكنعانية) لا يزال فاعلا فينا، وقد أصبح فاعلا في العالم كلّه».

قد يستغرب البعض ويؤكده افلاطون، من

أن أصول الدولة الديمقراطية الأولى ظهرت في الالف الثالث ق.م في المدينة ـ الدولة الفينيقية (الكنعانية) السورية، التي صارت فيما بعد طرازا أخذ عنه الاغريق والرومان فالعالم. ومن المفيد واستكمالا لهذا البحث ودقته ان نستعرض الحوار الذي جرى بين افلاطون على لسان سقراط وشقيقه غلوكون، والذي بدأه سقراط بالسؤال: أو حقا تسمية هؤلاء بالحكام الكاملين؟ وفي الإجابة يوافقه غلوكون بقوله: هكذا أرى.

يذكر ان الفيلسوف اليوناني افلاطون، اثناء اغترابه القسري 387-499ق.م عن مدينته أثينا، إثر موت معلمه سقراط اعداما بالسم، زار عدة بلدان منها مصر، صقلية، ايطاليا، فلسطين والغانج.

وبعد عودة افلاطون الى اثينا، وكان قد بلغ الاربعين، وضع كتابه الشهير «جمهورية افلاطون»، الذي قال فيه امريسون «ان افلاطون هو الفلسفة، والفلسفة افلاطون، وانعم على كتاب الجمهورية بكلمات عمر بن الخطاب عن القرآن، عندما قال: احرقوا المكتبات لان قيمتها موجودة في هذا الكتاب»

وفي فلسطين، انعجن افلاطون، كما يقول الفيلسوف ول ديوارانت، في طينة الأنبياء، ومن المؤكد ان يكون افلاطون، قد اطلع في فلسطين، على الدين الاجتماعي الخصوصي بالكنعانيين، والذي اسماه جهلا منه به: «الخزعبلة»، وعنه اخذ قوبنو وذكره هرتس حيث نعت هذا الدين «بالخديعة الكنعانية او الاثم الكنعاني».

«الخزعبلة»: أبناء الأرض

لنقرأ «الخزعبلة» وقد جاءت بشكل حوار بين افلاطون على لسان سقراط وشقيقه غلوكون:

سقراط: أو حقا تسمية هؤلاء «بالحكام الكاملين»؟ لاتصافهم بالعناية والسهر حتى لا يريد اصحابهم في الوطن، ولا يقدر اعداؤهم في الخارج، ان يحدثوا أدني ضرر للدولة، والشبان الذين دعوناهم الساعة حكاما نسميهم «مساعدين» وهم الذين وظيفتهم إنفاذ قرارات الحكم.

غلوكون: هكذا أرى.

سقراط: وإذا كان الحال كذلك أيمكننا ان نختلق وسيلة حكيمة نتمكن بها تمثيل دور وهمي فالقصص التي ذكرنا آنفا، فنقتنص حتى الحكام، بفعل الذرائع، فنقنع العامة فقط؟

غلوكون: أي نوع من القصص؟

سقراط: ليس شيئا جديدا، بل قصة فينيقية، تداولتها ألسنة الشعراء، والناس موقنون بصحتها. على انها لم تحدث في عصرنا، ولا علم لي بأنها حدثت في غيره من العصور. ولكننا نقدر أن نجعلها خبرية موثوقاً بصحتها، فنحتاج الى حيلة نافذة لاقناعهم.

غلوكون: أرى أنك تتردد في الافصاح.

سقراط: سأقول، ولا أدري بأية جرأة وأي ايضاح أوردها، فأولا: أحاول إقناع الحكام

أنفسهم، ثم إقناع الجنود معهم، وبعدهم سائر الأمة، ان كل ما امليناه عليهم لتهذيبهم حدث كأمر واقعي، ولكنه حلم، وفي حقيقة الأمر انهم هذبوا وثقفوا في جوف الأرض، حيث طبعوا أسلحتهم وأدواتهم وكمل تهذيبهم، وحين ذلك ولدتهم أمهم الحقيقية، وهي الأرض، أي انها قذفت بهم الى سطحها، فيجب ان يحتموا بالمنطقة التي هم فيها كأم وكمرضع، فيصدون عنها الغزاة، ويحسبون سكانها، ابناء الأرض، اخوتهم.

غلوكون: ولسبب كاف كنت تخشى ان تورد هذه الخزعبلة.

سقراط: فسمعا لبقية القصة: سنخبر شعبنا بلغة ميثولوجية: كلكم اخوان في الوطنية، ولكن الاله الذي جبلكم، وضع في طينة بعضكم ذهبا ليمكنهم ان يكونوا حكاما، فهؤلاء هم الاكثر احتراما، ووضع في جبلة المساعدين فضة، وفي العديد ان يكونوا زراعا، وعمالا، وضع نحاسا، وحديدا. ولما كنتم متسلسلين بعضكم من بعض، فالأولاد يمثلون والديهم. على انه قد يلد الذهب فضة، والفضة ذهبا، وهكذا يلد كل من يلد. وقد أودع الحكام من الله، قبل كل شيء، وفوق كل شيء، هذه الوصية، ان يخصوا اولادهم بالعناية ليروا أي هذه المعادن في نفوسهم. فاذا ولد الحكام ولدا ممزوجا معدنه بنحاس او حديد فلا يشفقن والده عليه، بل يولونه المقام الذي يتفق مع جبلته، فيقصونه الى ما دونهم من الطبقات، فيكون زارعا او عاملا، وإذا ولد العامل اولادا ثبت بعد الحك ان فيهم ذهبا او فضة، وجب رفعهم الى منصة الحكم، أصحاب الذهب حكاما، وأصحاب الفضة مساعدين، ولقد جاء في القول الحكيم: ان المدينة التي يحكمها النحاس والحديد فهي الى البوار، فهل عندك من حيلة لاقناعهم بهذه الخزعبلة؟

غلوكون: لا حيلة في اقناع ابناء هذا الزمان. على انني سأبتدع حيلة تقنع ابناءهم واحفادهم وكل الاجيال التالية بصحة هذه الاسطورة.

سقراط: وحتى هذه القصة قد تفيد في جعلهم أكثر اهتماما بالدولة وبعضهم بالبعض الآخر. فاني اظن إني افهمتك. ولكننا سنترك هذه الاسطورة الى ما قضي به عليها.

ان ما ذهب اليه افلاطون في حديثه عن «القصة الفينيقية» التي عنونها ب «من في هذا المزيج المسكر بين الفلسفة، والشعر، والعلم، والفن..».

أضف اليه، وهو الأهم، تأكيد افلاطون على يقين الناس (الكنعانيين) بصحة هذه القصة والاعتقاد بها، وهو الباحث عن عقيدة لابناء شعبه تكون حلا للمشاكل الاخلاقية والسياسية والنفسية التي كان يتخبط بها المجتمع الاغريقي القديم، تمهيدا لإيجاد «دولة مثالية»، رأى أفلاطون صعوبة تحقيقها، مع انها كانت قائمة فعلا في كل مدينة سورية كنعانية.

المضمون العقدي

في «القصة الفينيقية» التي رواها افلاطون مضمون عقدي قومي، تبرز خطوطه العامة فيما يأتي:

أولا: «هذبوا وثقفوا في جوف الأرض، حيث طبعوا اسلحتهم وادواتهم، وكمل تهذيبهم...».

تبين هذه الفكرة، مبدأ التفاعل المادي-الروحي بين الأرض وانسانها. فالبيئة تحدد الجماعة من عدة وجوه: الحدود الجغرافية، طبيعة الأقليم وشكل الاقليم وتعد الفوارق الشكلية للجماعات البشرية، كما ان الترابط بين البيئة والجماعة في انواع الحياة وفوارق الاشكال وميزات العمران والاتجاه التمدني ضئيل جدا، وشخصية الجماعة مرتبطة بالارض، فلا جماعة حيث لا بيئة، ولا تاريخ حيث لا جماعة.

ثانيا: «وحين ذلك ولدتهم أمهم الحقيقية، وهي الأرض، أي انها قذفت بهم الى سطحها...»

تظهر هذه الفكرة، مبدأ اهمية الأرض- أرض الوطن للحياة ـ حياة الجماعة، فالأرض هي الأم الحقيقية، التي تتمثل فيها وحدة الحياة واستمرار الحياة وعز الحياة، انها الرابط المقدس المنظم لوحدة الحقوق والواجبات الطبيعية بين الأرض-الأم وأبنائها.

ثالثا: «فيجب أن يحتموا بالمنطقة التي هم فيها كأم وكمرضع، فيصدون عنها الغزاة...».

تبرز هذه الفكرة، مبدأ العلاقة الحيوية بين الشعب والبيئة الطبيعية، فيتعلق الشعب بالبيئة، اساس حياته فلا يفارقها، ولا يرضى عنها بديلا، تماما، كالطفل الرضيع، يتعلق بأمه، فتعطيه من قلبها وعقلها ودمها. وفي المقابل، يحمي الشعب بيئته، فيصونها، ويدافع عنها، فيعطيها كل ما اعطته، حتى دمه متى طلبته وجدته.

رابعا: «ويحسبون سكانها، أبناء الأرض، اخوتهم».

تمثل هذه الفكرة، مبدأ الاخاء القومي، ارتباط الشعب بالأرض ـ الأم، وهي الظاهرة القومية الأولى في العالم، ويقظة الوجدان القومي، الشعور بوحدة الحياة ووحدة المصير، فضلا عن تأكيد نظرية المساواة بين الأخوة أبناء الأرض الواحدة.

خامسا: «... سنخبر شعبنا بلغة ميثولوجية: كلكم اخوان في الوطنية، ولكن الاله الذي جبلكم ووضع في جبلة المساعدين فضة، وفي العديد ان يكونوا زراعا، وعمالا، وضع نحاسا، وحديدا. ولما كنتم متسلسلين بعضكم من بعض، فالاولاد يمثلون والديهم. على انه قد يلد الذهب فضة، والفضة ذهبا، وهكذا يلد كل من يلد. وقد اودع الحكام من الله، قبل كل شيء، وفوق كل شيء، هذه الوصية، ان يخصوا اولادهم بالعناية ليروا أي هذه المعادن في نفوسهم، فاذا ولد الحكام ولدا ممزوجا معدنه بنحاس او حديد فلا يشفقن والدوه عليه، بل يولونه المقام الذي يتفق مع جبلته، فيقصونه الى ما دونهم من الطبقات، فيكون زارعا أو عاملا. وإذا ولد العامل اولادا، ثبت بعد الحك ان فيهم ذهبا او فضة، وجب رفعهم الى منصة الحكم، اصحاب الذهب حكاما، واصحاب الفضة مساعدين، ولقد جاء في القول الحكيم: ان المدينة التي حكمها النحاس والحديد فهي الى البوار».

المطامع الاقتصادية في بلادنا

غسان عبد الخالق

منذ الأزل والحروب محمولها الأساسي الاقتصاد، اما المسببات فمجرّد ذرائع لا يمكن لاحد التكهن بمحمولها، من العقائد الدينية لأخر طير حمام او لعبة غلة. وما يجري اليوم في هذا المشرق لا يشذ عن القاعدة.

الرابط للمقال على موقع المجلة

كنا في لبنان قبيل الحرب الاهلية، نناوش السلطة كلما سمحت لنا الظروف. والذرائع عبارة عن مروحة قد تكون تربية وتعليم، او حرب فيتنام او نيكارغوا، عدوان صهيوني او حتى رغيف خبز او شركة اسماك. وفي القعر الهيمنة الطائفية لطائفة بعينها مع إقطاع مشكشك في باقي الطوائف.

أما المسألة الاقتصادية فلم تكن في سلم الأولويات لاعتبارات فكرية قادمة من جهة اليسار، ومعمل غندور وحده لم يكن كافياً لإحداث التغيير.

سبق وجرى اعتبار دخول القوات الشامية إلى لبنان انه يفتح باب الامل، لوقف الحرب وانهاء المأساة او لاستعادة دور

دمشق التاريخي، مع محمول فكري وحدوي طليعي في السياسة والاقتصاد والثقافة. الا ان حساب الحقل اختلف عن حساب البيدر، بحيث اكتفت قيادتها الميدانية بإمساك الملف الأمني وتمرير ما يطلب منها محلياً وإقليمياً ودولياً. ولم نشتم من مشروع الطائف ومجرياته، انه شبيه بالإنزال الاميركي على شواطئ بيروت عام 58، الذريعة لبنان ومشاكله والوجهة العراق. حتى بعد حرب الخليج واجتياح الكويت، لم تتم المراجعة لتسديد الخطى فكان ما كان وانسحبت الشام ولم يمض ست سنوات حتى لحقوا بها إلى عقر الدار كما يقال.

فرصة ذهبية كانت لتغير معالم هذا المشرق لو أحسن استعمالها. وكل ذلك لأننا لا نقيم وزناً للاقتصاد، اذ اننا نعتبر انه لعبة فردية تخص اصحابها من مستثمرين وتجار، دون إشراك المجتمع وتوعيته على المصالح التي يمكن تحقيقها له، في حال توسيع دائرة السوق للتكلفة والبطالة وسائر الحقول الخدمية.

الانتعاش الاقتصادي المجتمعي يمكن له وحده ان ينسي الناس الفروقات العقائدية، اديانا ومذاهباً كما والوضعي منها. ولا يكتفي الناس بذلك، بل يصبحون أكثر شراسة للحفاظ على المكتسبات التي جنوها من ذلك الانتعاش، فيقومون بالذود عن الارض والوطن تلقائيا، واجزم انه حينها لن يكون هناك حالة فرار واحدة من الخدمة العسكرية حين الحاجة.

راقبت ما حدث لدمشق منذ بداية مأساتها تحديدا، من وقع من اهلها بفخ المتربصين بها وتبين ان المناطق التي كانت تعتاش على التهريب بين بيروت ودمشق، وبغداد ودمشق، وأنقرة ودمشق، كانت اول من وقع بالفخ، وذلك بعد تولي الاميركي مجريات الأمور في العراق وانسحاب دمشق من بيروت. بالطبع يضاف اليها أزمات داخلية لا بد لمن يتولى امر الحكم مراجعة ما حدث.

اليوم يقوم الصهيوني المقيم في المنطقة مقام الولايات المتحدة الاميركية والغرب على العموم، فهل يعتقد أحد ان ما نحن بصدده انما عرش سليمان او كنيسة قيامة او مسجد أقصى؟ هل هذا هو الهم الإمبريالي؟ اوليس كل ذلك المحمول ذريعة تشبه ما قام به بابا روما حين جند أمراء أوروبا وقاموا بحملاتهم باسم تحرير بيت المقدس وكانت القصة مغايرة تماماً لذلك؟ ما يحدث اليوم شبيه بالأمس لكن باختلاف الأدوات مع هَمٍّ احادي هو الاقتصاد.

من سهرة شاؤول موفاز

إلى خالد علوان في مقهى الويمبي حتى مطعم لواء غولاني

طارق الأحمد

الرابط للمقال على موقع المجلة

تقصدت هذا العنوان الطويل الذي يحمل ثلاث محطات مفصلية معروفة ومنتشرة.

المحطة الأولى يظهر فيها وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق شاؤول موفاز في سهرة "مشبعة" بالراقصات في لبنان، هو وعدد من الضباط المعروفين. انتشر خبرها في فيديو تمَّ تداوله. ويبدو واضحًا أنهم كانوا يتعاملون ويعاملون من قبل الحضور وكأنهم في بيتهم.

المحطة الثانية هي محطة الشهيد خالد علوان، الرفيق في الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي يخرج مسدسه من جيب سترته، بدل اخراج محفظة نقود موهمًا ضباط العدو بأنه سيدفع حسابهم في مقهى الويمبي، فقام بتسديد حساب الوطن والشعب، وأفرغ فيهم طلقات مسدسه، مطلقا مرحلة جديدة لا يأمن فيها جيش الاحتلال التجوال الآمن. لتليها سلسلة من العمليات البطولية والاستشهادية، من وجدي الصايغ وسناء محيدلي ونورما ابي حسان من الحزب السوري القومي الاجتماعي، إلى لولا عبود من الحزب الشيوعي وحميدة الطاهر من حزب البعث العربي الاشتراكي وأحمد قصير من حزب الله، وآخرين غيرهم، معبّدين الطريق لمرحلة جديدة، حولت لبنان من بلد يستقبل وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية كونداليزا رايس بالقبلات

والأحضان أثناء عدوان إسرائيل المدعوم من حكومتها في عام 2006، إلى بلد مقاوم يحوي أكبر ترسانة عسكرية مقاومة في بقعة صغيرة من العالم. وفي المقابل، عمل العدو بدعم حلفائه من كبرى دول العالم، على تكديس أكبر الإمكانات العسكرية والتكنلوجية، فيرمي العدو بثقله في حربه على غزّة ولبنان، ليدّعي أنه حقّق نجاحًا في استهدافه قمة الهرم القيادي في المقاومة نتيجة ذلك التفوق التكنولوجي وسلاح الطائرات الأخطر والأضخم في العالم فعلا. بما يوحي للعالم ولهم هم بأن المعركة قد حسمت وقد آن الأوان لخرائط بنيامين نتنياهو، التي لا تنبثق من فكر الحركة الصهيونية وديفيد بن غوريون فحسب، بل التي تمتد إلى يوشع بن نون وأحلام التلمود، لتغدو قابلة للتنفيذ الفعلي...

المحطة الثالثة كانت في "المطعم الثالث" في قلب كيان الاحتلال، وفي قلب الألوية العسكرية الإسرائيلية، وفي قلب لواء غولاني الأقوى والأعتى، لتخرج آلة المسيرات التابعة للمقاومة، والمصنعة بأيدي المقاومين والمختزلة لحصيلة استدامة العمل الهندسي المقاوم منذ حرب تشرين الأول عام 1973، ورعاية الرئيس الراحل حافظ الأسد لهم، وتطوير الجبهة الشعبية - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل لكل المسار التكنلوجي المقاوم، ومن كان يشاركه من القيادة السورية المقاومة مع المهندسين الأفذاذ، وابرزهم الراحل مروان لوستان، ثم ليؤول كل ذلك إلى المقاومة الاسطورية في لبنان بقيادة الشهيد الراحل حسن نصر الله، ليجترح اسطورته التي لا مثيل لها في حركات التحرر العالمية، من فيتنام إلى كوبا وغيرها، وصولا كما قلنا إلى ذلك المطعم الذي يجتمع فيه ضباط العدو وجنوده، لتكون الرسالة المدوية لجميع مراكز أبحاثه في هرتزيليا وغيرها، أن ابحثوا عن غيرها، فأنتم لستم فقط في كل شبر من لبنان غير آمنين، بل ستكونون في كل فلسطين غير آمنين.

إبراهيم مهنّا يحاور الدكتور بشار خليفة

في أصل تسمية سوريا

الرابط للمقال على صفحة المجلة

ابراهيم مهنا: هناك تفسيرات واجتهادات كثيرة في أصل كلمة سوريا وطريقة كتابتها. هل يمكن لحضرتك، أن تعرض لنا بعض الاضاءات في هذا الشأن؟

د بشار خليف: يكثر اللغط والشط والمط في محاولات تفسير مصدر اسم سوريا \ وليس سورية، فسوريا المنتهية بحرف الألف هي الأقرب لروحية سوريا من التاء المربوطة العربية في خصائصها اللغوية. نحن لا نقول «حرستة» أو «دارية» أو «قدسية»... إلخ، بل نقول «حرستا» و«داريا» و«قدسيا». والألف في آخر الكلمة هي أل التعريف الآرامية. فمنهم من أعاد مصدر التسمية إلى آشور، ومنهم إلى السريانية، ومنهم من قال إن مصدرها من كلمة سوريا في السنسكريتية، وتعني الشمس، إلى ما هنالك من الآراء. أو أن مصدرها يعود إلى اسم مدينة صور أو سر. لا بل أن بعضهم ولأسباب سياسية شاء أن يعيد التسمية إلى الأصل الحوري \ الخوري، ومن ثم يجري تبديل الحروف كيفما شاء السيرك اللغوي لجعل كلمة حوري او خوري تصبح سوري!!! الخ ....

تاريخياً، أول ذكر لاسم سوريا ظهر عند هيرودوت في القرن الخامس ق.م، ثم تبعه كسينوفون.

عند الرومان كان اسم سيروس syrus يعني كل شخص يتكلم السريانية. وشاعت التسمية في الكتابات اللاتينية اعتباراً من القرن الأول قبل الميلاد.

تجدر الإشارة إلى ورود اسم سوريا في عمل مسرحي لاسخيلوس في مسرحيته آغا ممنون والتي تسبق تواريخ هيرودوت بعشرات السنين، جاء في النص المسرحي: « كأن الدار، عندما نسمعك لا تعبق بالأريج السوري ».

في حوار لنا **مع د. محمد محفل** سألناه: أنطون سعادة، طرح في الأربعينات من هذا القرن التسمية = الهوية « السورية » على هذا المزيج. إلى أي حد نستطيع أن نحدد مدى اقترابه أو ابتعاده عن الحقيقة العلمية؟ اعتمد على اشتقاق اسم سورية من آشور. آسور...!

أجاب د. محفل: إذن دعنا نبحث في زمن ظهور تسمية سورية في التاريخ. التسمية بدأت تظهر منذ سقوط الدولة الآشورية حوالي 612 ق.م. وهذه التسمية لم تظهر في الوثائق المحلية. وأول ذكر لها ورد عند هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد وبعد سقوط نينوى عام 612 ق.م. الآن وفق ما طرحه سعادة من أن اسم سورية مشتق من آشور فلهذا ما يبرره لأن تسمية آشور قديمة جداً. ويمكن أن أزيد على هذا بأن هناك من يقول بدراسات آشورية وهي التي تعني الدراسات الأكادية والبابلية والآشورية.

ومن هنا يكون لهذه التسمية ما يبررها. ولهذا فأنا أدعو إلى نقاش وحوار جدّي ورصين وعلمي من أجل الوصول إلى تسمية محددة تستوعب كل تاريخنا وتقوم على حقائق علمية وموضوعية. وهنا أحب أن أشير إلى أن تسميات عديدة لبعض الدول لم تكن نابعة من داخلها. ففرنسا كتسمية لم تظهر إلا حوالي القرن الثامن أو التاسع الميلادي وكذلك إيطاليا. وأود طرح مسألة تمس تاريخ الهلال الخصيب، حيث أنه خلال فترة المد الإسلامي، كان هناك مؤرخون تحاملوا على هذه المنطقة منهم الطبري وابن خلدون، حيث سببوا عبر كتاباتهم التشويش والبلبلة وهذا ناتج عن عدم اعتمادهم على الوثائق لعدم توفرها آنذاك ولاقتصار معلوماتهم على ما سمعوه. فاختلط الخبر التاريخي بالأسطورة وتداخل الواقع مع الرواية وهذا ما سبب التشويه والبلبلة على حضارة الهلال الخصيب. إلى أن جاءت الاكتشافات التاريخية وألقت الضوء على هذه الحضارة.

وفي حوار لنا **مع د. نقولا زيادة** سألناه: هل تقصد أن اسم سورية منحوت عن السريانية ...؟ أجاب: لا. السريانية من سورية.

بناء على كل هذا، فإن اسم سوريا يعود ذكره لأول مرة إلى اليونان، وبطبيعة المعاني حول اسم سوريا فهي تحمل مدلولاً دينياً \ كإسم إله مثلاً \ أو مدلولا طبيعياً بيئياً أو عسكرياً.

تجدر الإشارة إلى أن الأسماء التي تحمل أسماء علم شخصية بحيث يتم اطلاقها على بلدان أو مدن هي اختراع يوناني – سلوقي، حيث أن السلوقيين أطلقوا على بعض المدن السورية أسماء أشخاص ك لاوديكيا \اللاذقية، أو أفاميا ، أو سلوقيا ألخ .

إلى الآن لم يتمكن الباحثون واللغويون من تحديد معنى اسم سوريا، ومتى ظهر لأول مرة تاريخياً سوى هذه المعلومات التي طرحناها. وكل ما تبقّى من اجتهادات ومحاولات لتفسيرها تبقى محض آراء لا تحمل يقين المعرفة ولا الرأي الجازم والحاسم المستند على حقائق علمية بحتة.